معارضات القرآن

للأستاذ علي العماري

قرأت في بعض المجلات لعالم فاضل مقالا تحت هذا العنوان، وقد تحدث عن ابتداء المعارضات، وأنها كانت من قوم لم يكن ينتظر صدورها منهم، وأن القرشيين — وهم أرباب الفصاحة والبلاغة — لم يحاولوا المعارضة؛ لأنهم خافوا أن يقولوا فيفتضحوا، ولكن بعض المتنبئين تجرأ فعارض القرآن، وذكر الكاتب من هذه المعارضات قول مسيلمة الكذاب: يا ضفدع ابنة ضفدع، نقي ما تنقين، أعلاك في الماء وأسفلك في الطين، لا الشارب تمنعين، ولا الماء تكدرين. وقوله: ألم تر كيف فعل ربك بالحمل، أخرج منها نسمة تسعى، من بين صفاق وحشى. ثم قال: فهو في المعارضة الأولى يخاطب الضفدع كأنها مخلوق يتعالى فيريد أن يضع من أمرها، ويحط من شأنها، والضفدع مخلوق ضعيف لا يتعالى ولا يتكبر؛ فخطابه بهذا لا يطابق حاله، ومن شرط البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال. وهو في المعارضة الثانية لا يأتي من دقائق القدرة ما يتعالى إدراكه عن البشر كما قال تعالى في القرآن الكريم «فلينظر الإنسان مم خلق، خلق من ماء دافق، يخرج من بين الصلب والترائب». اهـ

وقد لفت ذهني في هذا الكلام أمران:

أولا: أنه يسوق هذه المعارضات سوق القضايا المسلمة، والأمر فيه نظر — كما يقولون —

وثانيا: أنه يزيف هذه المعارضات مستنداً إلى أمور معنوية دون نظر مطلقاً إلى الأسلوب وتهافته، فهو يرد المعارضة الأولى بأن الخطاب فيها غير مطابق لمقتضى الحال، ويرد الثانية بأن ما جاء فيها ليس من دقائق القدرة، ومع أن الأمر لا يقتصر على الناحية المعنوية بل لعل أظهر ما في هذه المعارضات من ضعف هو ركاكة الأسلوب وسخفه، مع ذلك فإن خطاب الضفدع مطابق لمقتضى الحال، لأن قوله «نقي ما تنقين» معناه ارفعي صوتك ما شئت. فانك لا تستطيعين وراء هذا التصويت — الذي يشعر بالجلبة والضوضاء والعظمة — ليس وراءه ما يمكن أن يكون له من أثر من تكدير الماء أو منع الشاربين ...

هذا، وقد كنت أعتقد من زمن بعيد أن هذه المعارضات وأشباهها من افتعالات الرواة، وتفكهات أصحاب القصص، وأضاحيك السمار في المجالس والمجتمعات، وأن العرب انقطعوا عن المعارضات حقها وباطلها، ولم أكن أعتقد أن مسيلمة أو غيره من أعراب البادية ينزل إلى هذا المستوى، ويمخرق على قومه وهم فصحاء بلغاء بهذا الهراء، وكنت وما زلت أحفظ قول الجاحظ عن انقطاع العرب عن المعارضة: «ولم يرُم ذلك خطيب ولا طمع فيه شاعر، ولو طمع فيه لتكلفه، ولو تكلفه لظهر ذلك، ولو ظهر لوجد من يستجيده، ويحامي عليه، ويكابر فيه ويزعم أنه قد عارض وقارب وناقض» وهذا — ولا شك — نص وثيق صريح في أن شيئاً من هذه المعارضات لم يكن وصل إلى علم الجاحظ، وهو ما هو، فاذا أضفنا إلى ذلك أن كل هذه المعارضات من التهافت وضعف التأليف بحيث يستحيل صدورها من عربي بله عربي يقول فيه المرحوم مصطفى صادق الرافعي أنه أفصح من المتنبي، وذلك حيث يقول في كتابه إعجاز القرآن «وما المتنبي بأفصح عربية من الناس ولا مسيلمة» على أن مما روى للمتنبي مما قالوا إنه عارض به القرآن أقول من هذا ما يشبه أن يكون كلاماً مثل قوله «والنجم السيار، والفلك الدوار، والليل والنهار، إن الكافر لفي إخطار، امض على سننك، واقف أثر من كان قبلك من المرسلين، فإن الله قامع بك زيغ من ألحد في دينه، ومثل عن سبيله» فأين من هذا ما يلصقونه بمسيلمة؟

وفي محفوظي مما لست أستطيع أن أحققه الآن لبعدي عن كتبي، أن مسيلمة طلب منه قومه أن يأتيهم بقرآن فقال: هذا ما لا ينطق به لسان من عضل.

على أن الذي أثار دهشتي — ومن أجله كتبت هذه الكلمة — أن الرافعي عليه الرحمات، قد ساق هذه المعارضات سوق المسلمات وأخذ يشقق القول فيها ويصرفه، وجعل يعلل ضعفها وتهافتها، وذكر منها قول مسيلمة: «والمبذرات زرعاً، والحاصدات حصداً

والذاريات قمحاً ، والطاحنات طحناً ، والعاجنات عجناً ، والخابزات خبزاً ، والثاردات ثرداً ، واللاقمات لقماً ، اهالة وسمناً ، لقد فضلتم على أهل الوبر ، وما سبقكم أهل المدر ، ريفكم فامنعوه ، والمعتر فآووه ، والباغى فناوئوه » وقوله « والشاء وألوانها ، وأعجبها السود وألبانها ، والشاة السوداء ، واللبن الأبيض ، إنه لعجب محض ، وقد حرم المذق ، فما لكم لا تمجعون » وقوله « الفيل ما الفيل ، له ذنب وبيل ، وخرطوم طويل » ثم قال الرافعى ، وما كان الرجل من السخف بحيث ترى ، ولا من الجهل بمعانى الكلام، وسوء البصر بمواضعه، ولكن لذلك سبباً نحن ذاكروه »

وأقول أن هذا هو الحق ، وأن لنا أن نتخذ هذا القول نفسه عماداً نتكىء عليه فى أفكارنا أن يصدر مثل هذا عن مسيلمة ، فالمعارضة الأولى يلاحظ فيها الاستقصاء الذى لا يعرفه إلا أهـل الصناعة من محترفى الكتابة ، أما العربى الأول فما أظن أنه يبلغ به التقسم والاستقصاء إلى حد أن يبتدىء ببذر الزرع وينتهى بلقم الثريد ، ومابقى عليه بعد ذلك إلا أن يختم عبثه بالخاتمة الطبيعية لهذا الترتيب!

ولا شك عندى أن هذه المعارضة دليل واضح فى ذاتها على أنها من وضع فكه متظرف سخف فأجاد السخف ، وليس فيها تقليد للقرآن — كما يقول الرافعى فى سبب ضعفها — فان القرآن لم يكن يسترسل هكذا فى معنى واحـد حتى يصل به إلى غايته ، والمعارضة الثانية فيها تكرار من غير مناسبة ، والكلمة الأخيرة أشبه بأن تكون موضع الفكاهة فى السورة ! ! ، وأنا لا أدرى لماذا يعمد مسيلمة إلى وصف الفيل هذا الوصف الساذج ، وهو ليس من الحيوانات المألوفة عند العرب ، ولماذا اختار الضفدع ، وهو حيوان حقير صغير ، وهو بعد ليس مما يشغل ذهن العربى ؟

ويبدو لى أن الرافعى انساق فى تيار الجاحظ ، فقد جاء فى كتابه الحيوان عند الكلام على الضفدع قوله : ولا أدرى ما هيج مسيلمة على ذكرها ، ولم ساء رأيه فيها ، حتى جعل بزعمه فيما نزل عليه من قرآنه : يا ضفدع بنت ضفدعين ... الخ ولكنى أظن أن الجاحظ لم يقصد غير السخرية ، وأنه يعلم أن ذلك من موضوعات الظرفاء فجاراهم ، فانا إذا وضعنا هـذا القول بجانب قوله الذى نقلناه آنفاً خلصنا بهذه النتيجة .

من يطالع فى كتب الأدب يجد أن المتنبئين كانوا مادة دسمة للتظرف ، وكم من طرفته ألصقت بهم ، وما كان يصح أن يتركوا مسيلمة دون أن يتفكهوا به ، وهو أشهر متنبىء ، ولعل من ذلك ما حدثوا أنه أمهر سجاح التميمية حين تزوجها باسقاط صلاتين من الصلوات التى جاء بها محمد ، كأن مسيلمة كان يؤدى هو وأتباعه وأتباع زوجته النبية الصلوات الخمس ، ويتعبد بشريعة الاسلام !

ولذلك نجد المتظرفين والمتهكمين ينسبون القصة الواحدة فى بعض الأحايين إلى أكثر من واحد ، فهم لا يعنيهم إلا الحكاية ، أما عمن صدرت فذلك أمر ثانوى .

ذلك رأيى فى هذه المعارضات ، وما كنت أحب أن تساق سوق القضايا المقطوع بها ، سواء كانت فى كتاب أو فى مجلة ، ولاسيما إذا جاء فى جو البحث العلمى لأن ذلك يوقع فى الأذهان أن ذلك أمر قد اتفق على ثبوته ، وليس حوله شبهة ولا عليه اعتراض .

على العمارى

مبعوث الأزهر بالمعهد العلمى بأم درمان

إدارة البلديات العامة — مناقصة

تقبل العطاءات بإدارة البلديات العامة « بوستة قصر الدوبارة » لغاية يوم ٩ مارس سنة ١٩٤٨ عن توريد غلاية ورشاشة للأسفلت لبلدية الأقصر وتطلب الشروط والمواصفات الخاصة بذلك من الإدارة على ورقة تمغة فئة الثلاثين مليما مقابل مبلغ ١ جنيه للنسخة الواحدة عدا أجرة البريد.

٨٥٩٦